التأثيرات الاجتماعية لمكاتب تسوية المنازعات الأسرية في دعاوى النفقات
دراسة ميدانية لعينة من الأسر المصرية في بيئات مختلفة

زينب محمد محمد علي[1] – صالح سليمان عبد العظيم [2]– يسرا خالد حمدان [1]
1) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس 2) كلية الآداب، جامعة عين شمس

المستخلص

تهدف الدراسة إلى التعرف على الآثار المجتمعية الناجمة عن عمل مكاتب تسوية المنازعات الأسرية في معالجة القضايا المتعلقة بمطالبات النفقات في سياق الأسر المصرية عبر بيئات حضرية متنوعة. وتستخدم الدراسة منهج دراسة الحالة لفحص مكاتب تسوية المنازعات الأسرية التابعة لمحكمة مصر الجديدة من خلال عينة من الأسر (أزواج وزوجات) وعدد من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمكاتب تسوية المنازعات الأسرية. وبينت الدراسة أن للأخصائيين الاجتماعيين دورًا محوريًا في حل النزاعات الأسرية، حيث يوفرون الدعم العاطفي والمعلومات والتوجيه للأزواج المتنازعين. ويواجه الأزواج المتنازعون تحديات مختلفة في حل نزاعات مطالبات النفقات، وتشمل هذه التحديات حواجز التواصل والتعقيدات المالية والضغط العاطفي. وتؤثر المعايير الثقافية والتوقعات المجتمعية أيضًا على ديناميات النزاعات. ومع ذلك، فإن التحديات مثل القيود المفروضة على الموارد والتعقيدات الإجرائية قد تعيق فعاليتها. كما أن النزاعات المتعلقة بمطالبات النفقات لها آثار اجتماعية وبيئية كبيرة على الأسر. وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء آليات لرصد وتقييم فعالية خدمات حل النزاعات الأسرية، بما في ذلك تتبع النتائج مثل رضا العملاء، ومعدلات الحل، والتأثيرات طويلة المدى على ديناميات الأسرة.
الكلمات المفتاحية: مكاتب تسوية النزاعات الأسرية، دعاوي النفقات، الخلافات الأسرية، التأثيرات الاجتماعية

مقدمة البحث

لقد كانت الأسرة، عبر التاريخ، موضوع اهتمام كبير في مختلف التخصصات، وخاصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية. وتكمن أهميتها القصوى في اعتبارها الوحدة الأساسية الاجتماعية والبيئية التي تنشأ منها المجتمعات وتزدهر. وبمرور الوقت، تكيفت الأسرة مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية المتغيرة، وأظهرت مرونة ملحوظة في مواجهة الأزمات والتحديات الاجتماعية والبيئية. ويعكس المسار التاريخي للأسرة طبيعتها الدينامية، حيث إنها تستجيب باستمرار وتتكيف مع احتياجات المجتمع ومتطلباته المتطورة. فمن الأسر النووية التقليدية إلى شبكات القرابة الممتدة، ومن الهياكل الأبوية إلى الهياكل القائمة على المساواة، عرضت الأسرة نطاقًا واسعًا من الأشكال والوظائف.

وفي العصر الراهن، لا تزال الأسرة تخضع لتغيرات وتطورات عميقة، شكلتها عوامل مثل العولمة، والتحضر، والتقدم التكنولوجي، وتغير الأعراف الثقافية والبيئية. وتظهر هذه التغييرات في جوانب مختلفة من الحياة الأسرية، بما في ذلك الترتيبات الزوجية، وممارسات تربية الأطفال، وأدوار الجنسين، والعلاقات بين الأجيال. علاوة على ذلك، تلعب الأسرة دورًا محوريًا في مواجهة التحديات المجتمعية الحديثة، مثل التوازن بين العمل والحياة، ورعاية الأطفال، ورعاية المسنين، وعدم المساواة الاجتماعية، والتغيرات البيئية المختلفة. ومن حيث الجوهر، تظل الأسرة مؤسسة دينامية ومتطورة، تتكيف دائما مع مشهد الوجود الإنساني المتغير باستمرار. إن فهم التطور التاريخي والديناميات المعاصرة للأسرة يوفر رؤى لا تقدر بثمن حول أهميتها الدائمة ودورها الذي لا غنى عنه في تشكيل الحياة الفردية والأبنية المجتمعية والبيئية المختلفة (أحمد، 2023: 80).

وتلعب الأبعاد البيئية دورًا محوريًا في فهم ديناميات النزاعات الأسرية، وخاصةً في سياق المطالبات بالنفقات. وتُعد البيئة التي تعيش فيها الأسرة أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على هذه الديناميات، حيث تتضمن الأبعاد البيئية مجموعة من العوامل الطبيعية والاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأسرة وأفرادها. وتشمل العوامل الطبيعية المناخ، والموقع الجغرافي، والبنية التحتية المحيطة بالأسرة. فعلى سبيل المثال، الأسر التي تعيش في مناطق حضرية مكتظة بالسكان قد تواجه تحديات مختلفة عن تلك التي تعيش في مناطق ريفية أو شبه حضرية. فالبيئة الحضرية قد تسهم في زيادة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على الأسرة، مما يؤدي إلى تفاقم النزاعات المتعلقة بالنفقات (أحمد، 2023: 82).

كما تشمل العوامل الاجتماعية التفاعلات اليومية بين أفراد المجتمع، والممارسات الثقافية والتقاليد، ومدى توفر الدعم الاجتماعي. فالمجتمعات التي تتمتع بتماسك اجتماعي قوي وتوفر الدعم العائلي قد تساعد في تخفيف حدة النزاعات الأسرية. في المقابل، المجتمعات التي تعاني من تفكك اجتماعي أو نقص في الدعم الاجتماعي قد تزيد من تعقيد النزاعات.

وتُعد النزاعات الأسرية جانبًا لا مفر منه من العلاقات الأسرية، وتنشأ من وجهات نظر متباينة، ومصالح متضاربة، واحتياجات مختلفة بين أفراد الأسرة. وفي السياق المصري، غالبًا ما تمتد هذه النزاعات إلى المسائل المالية، بما في ذلك مطالبات النفقات، مما قد يؤدي إلى تفاقم التوترات وتوتر العلاقات بين الأشخاص. واستجابة للحاجة المتزايدة إلى آليات فعالة لتسوية المنازعات، برزت مكاتب تسوية المنازعات الأسرية كمؤسسات حيوية مكلفة بتيسير الحلول الودية والحفاظ على الانسجام الأسري. وتمثل التأثيرات الاجتماعية لمكاتب تسوية المنازعات الأسرية في معالجة مطالبات النفقات داخل الأسرة المصرية محور هذه الدراسة. ومن خلال الخوض في الديناميات المعقدة للتفاعلات الأسرية، وعمليات التفاوض، والآثار الاجتماعية، تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على الطبيعة المتعددة الأوجه للنزاعات الأسرية وحلها في بيئات متنوعة (إمام، 2007: 1250).

إن تركيز المشرع المصري على المسائل المتعلقة بالأسرة يعكس الاعتراف بالتعقيدات الفريدة الكامنة في العلاقات والنزاعات الأسرية. ومن خلال فهمه للطبيعة المميزة للنزاعات الأسرية، بذل المشرع جهودًا متضافرة لإنشاء أطر قانونية متخصصة مصممة خصيصًا لمعالجة هذه القضايا بشكل فعال. وينبع هذا الوضع من الاعتراف بأن النزاعات الأسرية تختلف بشكل كبير عن الأنواع الأخرى من النزاعات القانونية، نظرا لطبيعتها الحميمة، والفروق الدقيقة العاطفية، والتأثير العميق الذي يمكن أن تحدثه على الأفراد والمجتمع ككل. واستجابة لهذه الاعتبارات، أولى المشرع المصري أهمية كبيرة لقضايا الأسرة، ووضع قوانين إجرائية محددة لتنظيمها. وقد صيغت هذه القوانين بعناية لاستيعاب خصوصيات النزاعات الأسرية، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل الروابط العائلية، والأعراف الثقافية، ورفاهية الأطراف الضعيفة المعنية، مثل الأزواج والأطفال. ومن خلال تحديد إجراءات وآليات قانونية متميزة لحل النزاعات الأسرية، يهدف المشرع إلى التأكد من أن عملية الحل حساسة وعادلة وتؤدي إلى الحفاظ على الوئام والاستقرار الأسري.

علاوة على ذلك، فإن الاهتمام التشريعي المخصص لقضايا الأسرة يؤكد التزام مجتمعي أوسع بإعطاء الأولوية لرفاهية الأسرة وتماسكها. فإدراكًا للدور المحوري للأسرة باعتبارها الوحدة التأسيسية للمجتمع، سعى المشرع المصري إلى توفير الحماية القانونية اللازمة لها والآليات اللازمة لمعالجة النزاعات بما يحافظ على سلامتها ويحافظ على وظيفتها كبيئة حاضنة لنمو الأفراد. وبشكل عام، يعكس التركيز التشريعي على شؤون الأسرة في مصر جهدًا صادقًا للتعرف

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

على التحديات الفريدة المتأصلة في العلاقات والنزاعات الأسرية ومعالجتها. فمن خلال وضع قوانين وأنظمة إجرائية متخصصة، يسعى المشرع إلى تعزيز إطار قانوني يستجيب للاحتياجات والتعقيدات المتميزة للأسر، وبالتالي تعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار والرفاهية الفردية (جودة، 2018: 80).

وتسعى الدراسة الراهنة، ضمن الإطار النظري للتفاعلية الرمزية، إلى اكتشاف كيف تشكل المعاني الرمزية والمعايير الثقافية والتفاعلات الاجتماعية والبيئية ديناميات حل مطالبات النفقات ضمن السياق العائلي. فبالاعتماد على الفلسفة الواقعية التي تبناها جورج هربرت ميد والتوضيحات المفاهيمية لهربرت بلومر، يسعى البحث إلى كشف التعقيدات المحيطة بالنزاعات الأسرية وحلها في الوسط الاجتماعي والثقافي والبيئي المصري. ومن خلال نهج متعدد الأساليب يتضمن المقابلات الكيفية، سيتم جمع البيانات من عينة من الأسر المصرية المقيمة في المناطق الحضرية والريفية والضواحي. فمن خلال التقاط أصوات وتجارب أفراد الأسرة المشاركين في نزاعات مطالبات النفقات، تهدف الدراسة إلى تقديم رؤى دقيقة حول فعالية مكاتب تسوية المنازعات العائلية وتأثيرها المجتمعي الأوسع.

ومن المتوقع أن تفيد نتائج هذا البحث صناع السياسات والممارسين والباحثين حول التحديات والفرص والآثار المرتبطة بتسوية النزاعات الأسرية في مصر. ومن خلال إلقاء الضوء على الآثار الاجتماعية والبيئية لمكاتب تسوية المنازعات الأسرية، تسعى الدراسة إلى المساهمة في تعزيز آليات حل النزاعات، وتعزيز الوئام الأسري، وزراعة مجتمع أكثر تماسكا ومرونة.

مشكلة الدراسة

تتركز مشكلة الدراسة على تحليل متعمق للتأثيرات الاجتماعية والبيئية التي تمارسها مكاتب التسوية في الدعاوى القضائية المتعلقة بالنفقات والأجور، وهو مجال ذو أهمية كبيرة بسبب انتشاره في إجراءات محكمة الأسرة. وتمثل هذه النزاعات، التي تشمل أشكالًا مختلفة من المطالبات المالية، حجر الزاوية في المسائل القانونية العائلية، مما يستدعي فحصًا دقيقًا لتوضيح جوانبها الاجتماعية المعقدة وهذا ما أكده كل من أبو الحسن، 2010 "معايير جودة الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.. "وأحمد، 2023 "متطلبات جودة الأداء المهني للأخصائيين..". وفي ضوء ما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى توضيح التداعيات المجتمعية الأوسع لمكاتب تسوية المنازعات الأسرية في التعامل مع مطالبات النفقة داخل الأسر المصرية عبر سياقات مختلفة. ومن خلال التركيز على الديناميات الاجتماعية والبيئية المتنوعة، تسعى الدراسة إلى تقييم عواقب وفعالية آليات حل النزاعات التي تستخدمها هذه المكاتب. وفي نهاية المطاف، يساهم البحث في فهم أعمق لدورها في الحد من النزاعات الأسرية وتعزيز التماسك الاجتماعي (حسن، 2015؛ إسماعيل وآخرون، 2021).

كما تشتمل مشكلة البحث أيضًا على الجوانب البيئية لمكاتب تسوية المنازعات الأسرية وتأثيرها على حل مطالبات النفقة. وتبحث هذه الدراسة في كيفية تأثير العوامل البيئية، مثل الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وموارد المجتمع، وإمكانية الوصول المادي إلى هذه المكاتب، على فعالية خدماتها. ومن خلال فحص السياق البيئي، تهدف الدراسة إلى فهم كيف يمكن للظروف الخارجية إما دعم أو إعاقة عملية حل النزاعات، وبالتالي التأثير على النجاح العام في معالجة النزاعات الأسرية وتعزيز التماسك الاجتماعي. ويضمن هذا التركيز على الأبعاد البيئية تحليلًا شاملاً للعوامل المختلفة التي تساهم في فعالية مكاتب تسوية المنازعات الأسرية في مصر (عبد الحميد وفوزي، 2007؛ عيد، 2007؛ عبدالغني، 2007؛ عثمان 2010؛ قاسم، 2015).

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

تساؤلات الدراسة

يتمثل السؤال الرئيسي للدراسة فيما يلي: ما **هي التأثيرات الاجتماعية والبيئية لمكاتب تسوية المنازعات الأسرية في حل مشاكل دعاوى النفقات؟**

وينبع من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف تساهم مكاتب تسوية المنازعات الأسرية في تقليل الضغوط المالية وتعزيز الاستقرار المالي داخل الأسرة من خلال حل مطالبات النفقات؟
- ما هي الجوانب الشخصية والعلاقات الأسرية التي تتأثر بمشاركة مكاتب تسوية المنازعات الأسرية في معالجة مشاكل مطالبات النفقات؟
- إلى أي مدى تؤثر مكاتب تسوية المنازعات الأسرية على تصورات الإنصاف والعدالة والثقة بين أفراد الأسرة أثناء حل مطالبات النفقات؟
- ما هي الانعكاسات المجتمعية الناتجة عن الاستعانة بمكاتب تسوية المنازعات الأسرية في حل دعاوى النفقات، خاصة فيما يتعلق بالوعي القانوني والوصول إلى العدالة والتماسك الاجتماعي داخل المجتمعات؟

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة فيما يلي: **التعرف على التأثيرات الاجتماعية والبيئية لمكاتب تسوية المنازعات الأسرية في حل مشاكل دعاوى النفقات.**

وفي ضوء الهدف الرئيسي يمكن تحديد أهداف الدراسة كما يلي:

- التعرف على دور مكاتب تسوية المنازعات الأسرية في تخفيف الضغوط المالية وتعزيز الاستقرار المالي داخل الأسرة من خلال حل مطالبات النفقات.
- دراسة تأثير مكاتب تسوية المنازعات الأسرية على الجوانب الشخصية والعلاقات الأسرية أثناء عملية معالجة قضايا مطالبات النفقات.
- فهم وتحليل تأثير مكاتب تسوية المنازعات العائلية على تصورات الإنصاف والعدالة والثقة بين أفراد الأسرة المشاركين في حل مطالبات النفقات.
- تحليل الانعكاسات المجتمعية لاستخدام مكاتب تسوية المنازعات الأسرية لحل مطالبات النفقات، مع التركيز على تعزيز الوعي القانوني، وتعزيز الوصول إلى العدالة، وتعزيز التماسك الاجتماعي داخل المجتمعات.

أهمية البحث

الأهمية النظرية: تكمن الأهمية النظرية للدراسة الحالية فيما يلي:

المساهمة في تطوير الأطر النظرية في علم الاجتماع. فهي توفر نظرة ثاقبة للتفاعلات المعقدة بين المؤسسات القانونية والديناميات الاجتماعية والعلاقات الأسرية، مما يثري فهمنا لكيفية تشكيل هذه العوامل لتجارب الأفراد وسلوكياتهم. والمساعدة في تطوير النظريات الموجودة في مجالات مثل حل النزاعات، وديناميات الأسرة، وعلم الاجتماع القانوني. فمن خلال التحقيق التجريبي في آثار آليات حل النزاعات على مطالبات النفقات، يمكن للباحثين تقييم مدى قابلية تطبيق وصحة الأطر النظرية في سياقات العالم الحقيقي.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الأهمية المجتمعية: تتمثل الأهمية المجتمعية للدراسة الحالية فيما يلي:

– الفئات المستفيدة: يساعد تطوير عمل مكاتب حل المنازعات في المساعدة في تقليل نسب الطلاق المرتفعة في المجتمع المصري، ومن ثم فإن النساء أو الرجال ممن يواجهون مشكلات أسرية تؤدي إلى الطلاق سوف يستفيدون بدرجة كبيرة من نتائج هذه الدراسة.

إعلام السياسات والممارسات: يمكن لنتائج الدراسة أن تفيد قرارات السياسات والممارسات المتعلقة بقانون الأسرة وحل النزاعات والرعاية الاجتماعية. ومن خلال تحديد الآثار الاجتماعية لمكاتب تسوية المنازعات الأسرية، يمكن لواضعي السياسات والممارسين وضع استراتيجيات أكثر فعالية لدعم الأسر في حل النزاعات، وتعزيز الاستقرار المالي، وتعزيز التماسك الاجتماعي.

تعزيز الوصول إلى العدالة: إن فهم فعالية مكاتب تسوية المنازعات الأسرية يمكن أن يساعد في تحسين الوصول إلى العدالة للعائلات التي تعاني من نزاعات مالية. ومن خلال تحديد العوائق التي تحول دون الوصول ومجالات التحسين، يمكن للدراسة أن تساهم في تطوير آليات أكثر سهولة وإنصافًا وكفاءة لحل النزاعات.

تعزيز رفاهية الأسرة: من خلال اكتشاف الآثار الاجتماعية والبيئية لعمليات حل النزاعات على العلاقات الأسرية ورفاهيتها، تسلط الدراسة الضوء على أهمية معالجة النزاعات المالية داخل الأسر. يمكن للنتائج أن توجه التدخلات وخدمات الدعم التي تهدف إلى تعزيز التواصل الصحي ومهارات حل النزاعات والروابط العائلية.

تعزيز التماسك الاجتماعي: تساهم الآليات الفعالة لحل النزاعات في تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال الحد من التوتر والصراع داخل الأسر والمجتمعات. ومن خلال دراسة الانعكاسات المجتمعية لمكاتب تسوية المنازعات الأسرية، تبرز الدراسة دورها في تعزيز التعاون والثقة والتضامن بين الأفراد والفئات الاجتماعية.

باختصار، تكمن الأهمية النظرية والمجتمعية للدراسة في قدرتها على توليد معارف جديدة، وتوجيه السياسات والممارسات، والمساهمة في رفاهية وتماسك الأسر والمجتمعات.

مفاهيم الدراسة

مفهوم التأثيرات الاجتماعية:

يشير التعريف المجرد **للتأثيرات الاجتماعية** إلى المعايير المجتمعية والقيم الثقافية والتجارب الشخصية والتوقعات الاجتماعية التي تؤثر بشكل جماعي على كيفية تعامل الأفراد مع النزاعات والتعامل معها. كما يتناول التعريف الإجرائي للتأثيرات الاجتماعية فحص المعايير الثقافية والتوقعات المجتمعية والسلوكيات الفردية التي تؤثر على الأطراف المتنازعة (علي، 2016: 34).

مفهوم مكاتب تسوية النزاعات العائلية:

والمعروفة أيضًا باسم مراكز الوساطة العائلية، يمكن تعريفها بشكل مجرد بوصفها وحدات متخصصة داخل النظام القانوني مخصصة لمساعدة الأسر في حل النزاعات خارج قاعة المحكمة. كما تشير مكاتب حل النزاعات العائلية إجرائياً إلى أنها مرافق يعمل بها محترفون مدربون، مثل الأخصائيين الاجتماعيين والوسطاء والمستشارين، الذين يقدمون خدمات منظمة لحل النزاعات العائلية. وتشمل هذه الخدمات تسهيل التواصل والتفاوض، وتوجيه الأطراف نحو الاتفاقيات، وتقديم الدعم في أمور مثل الطلاق وحضانة الأطفال وحقوق الزيارة وتقسيم الممتلكات. ويتم قياس فعالية

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

هذه المكاتب من خلال قدرتها على مساعدة الأسر على التوصل إلى حلول مقبولة للطرفين، والحد من الصراع، وتحسين ديناميات الأسرة، كما يتم تقييمها من خلال ملاحظات العملاء وتحليل النتائج (مبروك، 2009: 1435).

مفهوم دعاوى النفقات:

يشير **دعوى النفقات** بشكل مجرد إلى النزاعات حول المسائل المالية بين الأفراد أو الأطراف، وخاصة فيما يتعلق بتقاسم أو تخصيص الالتزامات المالية. وتنشأ هذه المطالبات عادة في سياقات مثل الطلاق، أو اتفاقيات الانفصال، أو النزاعات بين أفراد الأسرة أو الشركاء السابقين، وتنطوي على قضايا مثل إعالة الطفل، وإعالة الزوج، وتقسيم الأصول والديون، وسداد النفقات المتكبدة. كما تشمل دعوى النفقات إجرائياً النزاعات المتعلقة بتخصيص الالتزامات المالية بين الأطراف، والتي تنشأ غالبًا في سياقات الطلاق أو الانفصال. وتنطوي هذه النزاعات على قضايا مالية محددة، بما في ذلك إعالة الطفل، وإعالة الزوج، وتقسيم الأصول والديون، وسداد النفقات. يتضمن حل هذه المطالبات عمليات منظمة مثل التفاوض أو الوساطة أو الإجراءات القانونية، بهدف تحقيق تسوية عادلة ومنصفة تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المالية ومصالح جميع الأطراف المعنية. يتم قياس فعالية حل مطالبات النفقات من خلال ملاحظات المشاركين، وتحليل النتائج، والتحسين المستمر لممارسات وسياسات الحل (القضاة والغول، 2019: 232).

الدراسات السابقة:

سوف أعرض للدراسات السابق من خلال تحليل الموضوعات التي تناولتها فيما يتعلق بموضوع الدراسة مع الاستشهاد ببعض الدراسة في كل محور:

1- **الأطر القانونية وقضايا الحضانة:** تركز العديد من الدراسات على الثغرات في الأطر القانونية المتعلقة بحقوق الحضانة والزيارة. على سبيل المثال، يؤكد حسن (2015) على الحاجة المجتمعية لإصلاح المواد القانونية المتعلقة بحضانة الأطفال، مشيرًا إلى أن هذه القوانين لم يتم تحديثها منذ عقود ولم تعد تتوافق مع الحقائق المجتمعية والثقافية والسياسية المعاصرة. ويشير تحليله إلى أن النظام القانوني يُنظر إليه غالبًا على أنه متحيز، مع وجود آليات غير كافية لحل النزاعات بشكل عادل. وبالمثل، يركز الحسيني (2020) على عدم كفاءة قوانين الزيارة، مسلطًا الضوء على الحاجة إلى قوانين تعكس الديناميات المجتمعية الحالية. وتؤكد كلتا الدراستين على ضرورة إجراء تعديلات تشريعية لتحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف المشاركة في النزاعات الأسرية، وخاصة فيما يتعلق برعاية الأطفال.

2- **العمل الاجتماعي في حل النزاعات الأسرية:** تُعتبر أدوار العاملين الاجتماعيين في التوسط في النزاعات الأسرية محورية في العديد من الدراسات. حيث قام قاسم (2015) بتقييم مهارات الوساطة لدى العاملين الاجتماعيين في محاكم الأسرة، ووجد أن مهاراتهم في إدارة النزاعات عالية ومتسقة عبر النوع. ويركز محمد (2016) على التطوير المهني المستمر للعاملين الاجتماعيين، وتحديد المتطلبات المعرفية والمهاراتية اللازمة لتحسين أدائهم. وتسلط كلتا الدراستين الضوء على أهمية العاملين الاجتماعيين في تخفيف العبء على النظام القانوني من خلال تسهيل المفاوضات والحد من النزاعات من خلال الوساطة، مع كون التدريب وتنمية المهارات أمرًا حيويًا لفعاليتهم.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

3- **التأثير الاقتصادي للطلاق:** يستكشف جودة (2018) التداعيات الاقتصادية للطلاق، وخاصة على النساء والأطفال. وتتناول هذه الدراسة التغيرات في مستويات المعيشة بعد الطلاق وتقدم توصيات قانونية وعملية لتخفيف الضغوط الاقتصادية على الأفراد المطلقين. وتشير إلى دور الإصلاحات القانونية في الحد من العبء المالي للطلاق، ليس فقط على الأفراد، ولكن أيضًا على المجتمع والدولة. وتتطلب الجوانب الاقتصادية للطلاق أيضًا تعديلات تشريعية ومجتمعية لدعم الأسر المتضررة.

4- **مقاومة العميل وتحديات العمل الاجتماعي:** يتناول إبراهيم (2019) المقاومة التي يواجها العاملون الاجتماعيون في محاكم الأسرة. وتحدد دراسته 25 شكلاً من أشكال المقاومة التي يواجها العاملون الاجتماعيون ويقترح استراتيجيات للتغلب على هذه التحديات. وهذا يؤكد على الطبيعة المعقدة ومتعددة الأوجه للعمل الاجتماعي في محاكم الأسرة، حيث يمكن لمقاومة العملاء أن تعيق الوساطة الفعالة وحل النزاعات. ويؤكد على الحاجة إلى تزويد العاملين الاجتماعيين بالمعرفة النظرية والمهارات العملية للتعامل مع مثل هذه العقبات.

5- **التأثير النفسي والعاطفي للطلاق:** يركز ميندوزا وآخرون (2019) على التأثيرات العاطفية والنفسية للطلاق على النساء. ومن خلال المقابلات، يحددون موضوعات رئيسية مثل الصحة العقلية والمرونة والتمكين في الحياة بعد الطلاق. وعلى الرغم من الصعوبات، أفادت العديد من النساء بزيادة الشعور بالتمكين، مما يؤكد على أهمية المرونة النفسية والدعم الاجتماعي في التعامل مع الطلاق. وتحاول هذه الدراسة التركيز من الجوانب القانونية والاقتصادية للطلاق إلى التجارب الشخصية والعاطفية للمتضررين، وخاصة النساء.

6- **مكاتب تسوية المنازعات الأسرية:** يقدم إسماعيل (2021) وإسماعيل ومحمد (2021) رؤى حول دور مكاتب تسوية المنازعات الأسرية كخطوة وسيطة قبل التقاضي. ويتم وضع هذه المكاتب على أنها حاسمة في تعزيز الحوار والمصالحة، مما يساعد على حل النزاعات وديًا. وتوفر الأطر النظرية التي تم استكشافها في هذه الدراسات، بما في ذلك التفاعلية الرمزية ونظرية الصراع ونظرية النظم، فهمًا شاملاً لكيفية تأثير التفاعلات الاجتماعية والهياكل المجتمعية الأوسع على حل النزاعات الأسرية. وتشير هذه الأطر إلى أن حل النزاعات ليس مجرد مسألة قانونية، بل عملية اجتماعية تتشكل من خلال عوامل متعددة، بما في ذلك الاتصال وديناميات القوة والهياكل النظامية.

7- **النماذج النظرية والعملية للعاملين الاجتماعيين:** يؤكد الشهري (2019) على استخدام النماذج النظرية مثل نظرية الأزمة ونظرية الدور ونماذج حل المشكلات في توجيه العاملين الاجتماعيين من خلال حل النزاعات الأسرية. وتوفر هذه النماذج نهجًا منظمًا لفهم ديناميات الأسرة وصياغة التدخلات الفعّالة. وتسلط الدراسة الضوء على ضرورة الترخيص المهني للعاملين الاجتماعيين لتعزيز ممارستهم في المحاكم. ويشير هذا إلى أن العمل الاجتماعي في محاكم الأسرة هو مجال متخصص يتطلب الاعتراف الرسمي والشهادة للممارسين.

8- **أساليب حل المشكلات والتفاوض في النزاعات الأسرية:** يدرس النمر (2020) العلاقة بين أساليب حل المشكلات والتفاوض في النزاعات الأسرية. وتوصلت الدراسة إلى أن الأساليب التعاونية لحل المشكلات تتنبأ بنتائج أكثر عقلانية، في حين أن الأساليب التجنبية أقل فعالية. وهذا يسلط الضوء على أهمية تقنيات التفاوض في حل النزاعات الأسرية ويقترح أنه يمكن تعلم استراتيجيات حل النزاعات الفعالة وتطبيقها لتحسين النتائج في محاكم الأسرة.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

9- تنمية المهارات للعاملين الاجتماعيين: يحدد عبد الواحد (2020) الاحتياجات الأساسية للمهارات للعاملين الاجتماعيين الذين يتعاملون مع النزاعات الأسرية، ويوصي بالتدريب المستمر من خلال ورش العمل والمؤتمرات. وهذا يسلط الضوء على الطبيعة المتطورة للعمل الاجتماعي في محاكم الأسرة، حيث هناك حاجة مستمرة إلى أساليب ومهارات جديدة لمواكبة ديناميكيات الأسرة المتغيرة وتوقعات المجتمع.

خاتمة: في ضوء ما سبق، تؤكد هذه الدراسات السابقة مجتمعة على تعقيد النزاعات الأسرية والدور الحاسم للعاملين الاجتماعيين والإصلاحات القانونية في معالجتها. ويسلط التحليل الموضوعي الضوء على الحاجة إلى التطوير المهني المستمر للعاملين الاجتماعيين، والإصلاحات القانونية التي تعكس الحقائق المجتمعية الحالية، وأهمية معالجة التأثيرات الاقتصادية والعاطفية للطلاق. وتدعو الدراسات إلى اتباع نهج شامل لحل النزاعات الأسرية يجمع بين التدخلات القانونية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية لضمان نتائج متوازنة وعادلة لجميع الأطراف المعنية.

الإطار النظري للدارسة

توفر التفاعلية الرمزية، باعتبارها الإطار النظري لدراسة الآثار الاجتماعية لمكاتب تسوية المنازعات الأسرية على مطالبات النفقات، فهمًا دقيقًا لكيفية تفسير الأفراد للتفاعلات الاجتماعية والتفاوض بشأنها في سياق النزاعات العائلية. ويؤكد هذا المنظور الاجتماعي على أهمية الرموز والمعاني والتفاعلات الاجتماعية في تشكيل السلوك البشري والهياكل المجتمعية. وفي السياق المحدد لمكاتب تسوية المنازعات العائلية، تقدم التفاعلية الرمزية العديد من الأفكار الرئيسية:

وتسلط التفاعلية الرمزية الضوء على أهمية تفسيرات الأفراد للرموز والإيماءات في تشكيل سلوكهم واستجاباتهم. في سياق مطالبات النفقات، قد ينسب أفراد الأسرة معانٍ مختلفة إلى الأمور المالية بناءً على خلفياتهم الاجتماعية ومعتقداتهم الثقافية وتجاربهم السابقة. ويُعد فهم هذه التفسيرات الذاتية أمرًا بالغ الأهمية لفهم الديناميكيات الاجتماعية التي تلعب دورًا أثناء عمليات حل النزاعات. كما تؤكد التفاعلية الرمزية على دور أخذ الأدوار، أو القدرة على تبني وجهات نظر الآخرين، في تشكيل المفاهيم الذاتية والهويات للأفراد. في إطار النزاعات العائلية حول مطالبات النفقات، قد يتفاوض الأفراد على أدوارهم وهوياتهم كمقدمي خدمات أو مُعالين أو صانعي قرار. يمكن أن يؤثر حل مثل هذه النزاعات بشكل كبير على تصورات الأفراد لأنفسهم وعلاقاتهم داخل وحدة الأسرة (عثمان وآخرون، 2017).

وتؤكد التفاعلية الرمزية على أهمية التفاعلات الاجتماعية وأنماط الاتصال في بناء الواقع الاجتماعي. في سياق مكاتب تسوية المنازعات العائلية، تعد الطرق التي يتواصل بها أفراد الأسرة ويتفاوضون ويتوصلون إلى حل وسط أثناء حل مطالبات النفقات أمرًا أساسيًا لفهم الآثار الاجتماعية لهذه العمليات. وتوجه التفاعلية الرمزية الانتباه إلى المعاني الرمزية المتضمنة في التواصل اللفظي وغير اللفظي، بالإضافة إلى الطرق التي تشكل بها هذه المعاني العلاقات والديناميكيات العائلية.

وتفترض التفاعلية الرمزية أن الواقع يتم بناؤه اجتماعيًا من خلال التفاعلات والمفاوضات المستمرة بين الأفراد. وفي سياق مطالبات النفقات، يقوم أفراد الأسرة بشكل جماعي ببناء تفاهمات حول المسؤوليات والالتزامات والاستحقاقات المالية من خلال تفاعلاتهم في عملية التسوية. تؤثر هذه الحقائق المتفاوض عليها على السلوكيات والمواقف والقرارات اللاحقة داخل وحدة الأسرة. وتعترف التفاعلية الرمزية بأهمية السياق والثقافة في تشكيل التفاعلات والمعاني الاجتماعية. وفي دراسة مكاتب تسوية المنازعات الأسرية في بيئات مصرية متنوعة، يدفع التفاعل الرمزي الباحثين إلى النظر في كيفية تداخل المعايير الثقافية والتسلسل الهرمي الاجتماعي والأطر القانونية مع تفسيرات الأفراد ومفاوضات

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

مطالبات النفقات. ومن خلال دراسة هذه العوامل السياقية، يمكن للباحثين الحصول على رؤى أعمق حول الآثار الاجتماعية لعمليات حل النزاعات على الأسر المصرية. بشكل عام، تقدم التفاعلية الرمزية إطارًا نظريًا شاملاً لفهم الديناميات الاجتماعية وتأثيرات مكاتب تسوية المنازعات الأسرية على مطالبات النفقات ضمن السياقات الثقافية والاجتماعية المحددة للأسر المصرية.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن فئة الدراسات الوصفية التحليلية نظرًا لملاءمتها لالتقاط الطبيعة المتعددة الأوجه للموضوع. الهدف من هذه الدراسة هو تقديم وصف وتحليل شامل للدور الذي تلعبه مكاتب تسوية المنازعات الأسرية في تيسير الرفاه الاجتماعي والبيئي للأفراد الذين يسعون إلى حل مطالبات النفقات والأجور. وتجمع الدراسة الوصفية التحليلية بين عناصر **المنهجين الوصفي والتحليلي**، مما يجعلها مناسبة تمامًا لدراسة الظواهر المعقدة مع تقديم وصف تفصيلي للموضوع. وفي سياق هذه الدراسة، التي تركز على دور مكاتب تسوية المنازعات الأسرية في معالجة مطالبات النفقات والأجور، يسمح **المنهج الوصفي التحليلي** بإجراء فحص شامل للطبيعة المتعددة الأوجه للموضوع.

المنهج التحليلي الوصفي

إن المنهج التحليلي الوصفي ذو قيمة خاصة لدراسة التأثيرات الاجتماعية لمكاتب تسوية المنازعات الأسرية في قضايا النفقة، وخاصة في سياق دراسة ميدانية للأسر المصرية عبر بيئات مختلفة. ويتضمن هذا النهج وصف وتحليل منهجي للخصائص والعمليات والنتائج المرتبطة بحل النزاعات الأسرية. وباستخدام الأساليب الوصفية، يمكن للباحثين التقاط معلومات مفصلة حول كيفية عمل مكاتب التسوية هذه، وطبيعة النزاعات، والتأثيرات على الأسر المعنية. كما تسمح التقنيات التحليلية بعد ذلك بفهم أعمق للآثار الاجتماعية لهذه العمليات، مثل التغيرات في ديناميات الأسرة، والتأثيرات الاقتصادية على كلا الطرفين، والتصورات المجتمعية الأوسع للنفقة ودعم الأسرة. كما يتيح هذا النهج إجراء فحص شامل لكيفية تأثير مكاتب التسوية على العلاقات الأسرية والنتائج القانونية، مما يوفر رؤى حول فعاليتها والتداعيات الاجتماعية لتدخلاتها في سياقات مصرية متنوعة. (ليفي، 2011).

– **أنواع الدعاوى المرفوعة:** وقبل أن نتناول عينة الدراسة العملية التي تم اختيارها، نشير إلى البيانات الإحصائية التي تم جمعها من كل من مكتبي مصر الجديدة وعين شمس، والتي تبين حجم الدعاوى المرفوعة وأنواعها للسنوات من ٢٠٢٢ وحتى الآن، والتي تم الحصول عليها من محكمة مصر الجديدة.

جدول رقم (1) أنواع الدعاوى المرفوعة لسنة 2022

نوع الدعوى	عدد دعاوى مكتب مصر الجديدة	نسب دعاوى مكتب مصر الجديدة	عدد دعاوى مكتب عين شمس	نسب دعاوى مكتب عين شمس
أجور ونفقات	3650	%73	4000	%59
خلع	300	%6	400	%6
رؤية	406	%8	450	%7
طلاق للضرر	300	%6	900	%13
أخرى وعدم اختصاص	350	%7	1000	%15
تصالح واتفاق	510	----------	420	----------
الإجمالي بدون التصالح	5006	%100	6750	%100

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

وفقاً للجدول رقم (1) الخاص بأنواع الدعاوى المرفوعة لسنة 2022، تشمل الأجور والمرفقات القضايا التي يتم فيها طلب أو فرض مدفوعات النفقة أو إعالة الطفل. وتشكل جزءًا كبيرًا من عبء القضايا في كلا المكتبين – 73٪ في مصر الجديدة و59٪ في عين شمس. وتشير النسبة الأعلى في مصر الجديدة إلى أن هذا المكتب يتعامل مع نسبة أكبر من قضايا إنفاذ النفقة مقارنة بعين شمس. قد يعني هذا أن الأسر في مصر الجديدة قد تواجه المزيد من التحديات المتعلقة بالنفقة، مما يشير إلى مستوى أعلى من النزاعات المالية أو احتياجات الإنفاذ. كما أن نسبة قضايا الطلاق مستقرة نسبيًا بين المكتبين (6٪ في كليهما). ويشير هذا الاتساق إلى أن معدل الطلاق والقضايا القانونية المرتبطة به متشابهة في المناطق التي تخدمها هذه المكاتب. ويشير إلى أن عملية تأثير الطلاق على الأسر لا يختلفان بشكل كبير بين مصر الجديدة وعين شمس.

وتمثل نزاعات الزيارة هذه الحالات أكثر تكرارًا قليلاً في مصر الجديدة (8%) مقارنة بعين شمس (7%). وفي حين أن الفارق ليس كبيرًا، فقد يشير ذلك إلى أن نزاعات الزيارة أكثر شيوعًا أو ربما أكثر إثارة للجدال في مصر الجديدة. وبالنسبة للطلاق بسبب الضرر فإن هذه الفئة أعلى بشكل ملحوظ في عين شمس (13%) مقارنة بمصر الجديدة (6%). وقد تشير النسبة الأعلى في عين شمس إلى أن الحالات التي تنطوي على ادعاءات بالضرر أو الإساءة أكثر انتشارًا، مما قد يعكس العوامل الاجتماعية أو الاقتصادية التي تؤثر على ديناميات الأسرة في تلك المنطقة.

وبالنسبة لأخرى وعدم وجود اختصاص قضائي فإن تواتر هذه الحالات أعلى في عين شمس (15%) مقارنة بمصر الجديدة (7%). وقد يشير هذا إلى أن عين شمس لديها عدد أكبر من الحالات التي تقع خارج الفئات المعتادة أو تنطوي على نزاعات حيث يتم التشكيك في الاختصاص القضائي. وقد يعكس هذا إما تعقيدًا أكبر للقضايا أو المزيد من الغموض القانوني في عين شمس. كما أن البيانات الخاصة بالمصالحة والاتفاق تبلغ 510 حالة في مصر الجديدة، ولكن من الملاحظ أن هناك 420 حالة من هذا القبيل في عين شمس. وتنطوي هذه الفئة عمومًا على الجهود المبذولة لحل النزاعات خارج إجراءات المحكمة الرسمية، وهو ما قد يخلف تأثيرات اجتماعية كبيرة من خلال الحد من عدد القضايا الخلافية وتعزيز الاتفاقيات بين الأطراف المتنازعة.

جدول رقم (2) أنواع الدعاوى المرفوعة لسنة 2023

نوع الدعوى	عدد دعاوى مكتب مصر الجديدة	نسب دعاوى مكتب مصر الجديدة	عدد دعاوى مكتب عين شمس	نسب دعاوى مكتب عين شمس
أجور ونفقات	3460	%56	4200	%75
خلع	250	%4	350	%7
رؤية	310	%5	250	%4
طلاق للضرر	287	%5	400	%7
أخرى وعدم اختصاص	1900	%30	400	%7
تصالح واتفاق	710	----------	670	----------
الإجمالي بدون التصالح	6207	%100	5600	%100

تُظهر البيانات الواردة في الجدول رقم (2) أنواع وأعداد الدعاوى المرفوعة في مكاتب مصر الجديدة وعين شمس لعام 2023. تتيح هذه المعلومات المحدثة المقارنة ببيانات عام 2022 ويمكن أن تقدم رؤى حول أي اتجاهات أو تغييرات في أنواع النزاعات المتعلقة بالأسرة بمرور الوقت.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

انخفضت نسبة قضايا الأجور والحجز في مصر الجديدة من 73٪ في عام 2022 إلى 56٪ في عام 2023. في المقابل، شهدت عين شمس زيادة من 59٪ إلى 75٪. يشير هذا إلى انتشار متزايد لقضايا إنفاذ النفقة في عين شمس مقارنة بانخفاض في مصر الجديدة. كما انخفضت نسبة قضايا الطلاق في مصر الجديدة من 6% في عام 2022 إلى 4% في عام 2023، بينما ظلت مستقرة نسبيًا في عين شمس عند 7%. وهذا يشير إلى انخفاض في التكرار النسبي لقضايا الطلاق في مصر الجديدة مقارنة باتجاه ثابت في عين شمس. وانخفضت نسبة قضايا الزيارة في مصر الجديدة من 8% في عام 2022 إلى 5% في عام 2023. وشهدت عين شمس انخفاضًا طفيفًا من 7% إلى 4%. وهذا يوضح انخفاضًا عامًا في نزاعات الزيارة في كلا الموقعين. وانخفضت نسبة قضايا الطلاق للضرر بشكل طفيف في مصر الجديدة من 6% في عام 2022 إلى 5% في عام 2023، بينما ظلت مستقرة في عين شمس عند 7%. وهذا يشير إلى انخفاض طفيف في قضايا الطلاق للضرر في مصر الجديدة، مع عدم حدوث تغيير كبير في عين شمس. وكان هناك زيادة كبيرة في نسبة قضايا "أخرى وعدم اختصاص" في مصر الجديدة من 7% في عام 2022 إلى 30% في عام 2023. وعلى العكس من ذلك، شهدت عين شمس انخفاضًا حادًا من 15% إلى 7%. ويشير هذا إلى ارتفاع كبير في القضايا المعقدة أو المتنوعة في مصر الجديدة وانخفاض في عين شمس. البيانات الخاصة غير مكتملة لكلا المكتبين، وأخيراً هناك زيادة ملحوظة في القضايا الخاصة بالتصالح والاتفاق في كلا المكتبين مقارنة بالسنوات السابقة. وقد تشير الزيادة إلى التركيز بشكل أكبر على حل النزاعات من خلال الاتفاقيات بدلاً من التقاضي.

جدول رقم (3): أنواع الدعاوى المرفوعة حتى أول أكتوبر 2024

نوع الدعوى	عدد دعاوى مكتب مصر الجديدة	نسب دعاوى مكتب مصر الجديدة	عدد دعاوى مكتب عين شمس	نسب دعاوى مكتب عين شمس
أجور ونفقات	2400	%63	2250	%56
خلع	350	%9	350	%9
رؤية	250	%7	400	%10
طلاق للضرر	370	%10	300	%7.5
أخرى وعدم اختصاص	430	%11	700	17.5
تصالح واتفاق	600	----------	200	----------
الإجمالي بدون التصالح	3800	%100	4000	%100

يوضح هذا الجدول أنواع وأعداد الدعاوى المرفوعة في مكاتب مصر الجديدة وعين شمس حتى 1 أكتوبر 2024. وفيما يلي تحليل للبيانات فيما يتعلق بالاتجاهات المستمرة الملحوظة في السنوات السابقة:

انخفضت نسبة قضايا الأجور والحجز في مصر الجديدة قليلاً من 73% في عام 2022 و56% في عام 2023. وفي عين شمس، انخفضت من 75% في عام 2023. وهذا يشير إلى استقرار نسبي أو انخفاض في نسبة قضايا تنفيذ النفقة في كلا المكتبين. وتظل نسبة قضايا الطلاق ثابتة عند 9% في كلا المكتبين وقد زادت قليلاً من 6% في مصر الجديدة في عام 2022 و4% في عام 2023. يشير هذا الاستقرار إلى أن قضايا الطلاق تشكل جانبًا ثابتًا من عبء القضايا. كما انخفضت نسبة قضايا الزيارة في مصر الجديدة من 8% في عام 2022 و5% في عام 2023. وفي عين شمس، ارتفعت من 4% في عام 2023. يشير هذا إلى ارتفاع طفيف في نزاعات الزيارة في عين شمس بينما استقرت في مصر الجديدة. وارتفعت نسبة قضايا الطلاق للضرر في مصر الجديدة من 6% في عام 2022 و5% في عام 2023. وانخفضت في عين شمس من 7% في عام 2022 و7% في عام 2023. ويشير هذا الاتجاه إلى ارتفاع قضايا الطلاق للضرر في مصر الجديدة مع ثباتها نسبيًا في عين شمس.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

انخفضت نسبة قضايا أخرى وعدم الاختصاص في مصر الجديدة من 7% في عام 2022 و30% في عام 2023. وفي عين شمس، انخفضت من 15% في عام 2022 إلى 7% في عام 2023 وارتفعت إلى 17.5% في عام 2024. وهذا يشير إلى أنه في حين انخفضت النسبة في مصر الجديدة، فقد تذبذبت في عين شمس. تُظهر البيانات زيادة في قضايا التصالح والاتفاق في مصر الجديدة مقارنة بالسنوات السابقة. في عين شمس، انخفض العدد بشكل كبير عن السنوات السابقة. ويشير هذا إلى التحول نحو مزيد من جهود المصالحة في منطقة مصر الجديدة، في حين شهدت منطقة عين شمس تراجعاً في مثل هذه الحالات.

وبالنسبة للتأثيرات الاجتماعية الشاملة، في ضوء الجداول السابقة، هناك حاجة لتعديل الموارد وخدمات الدعم بناءً على الطبيعة المتغيرة للنزاعات. على سبيل المثال، قد تستفيد المناطق التي تشهد حالات تنفيذ نفقة عالية من الدعم الإضافي للمساعدة المالية والقانونية، في حين قد تحتاج المناطق التي تشهد حالات معقدة بشكل متزايد إلى خدمات مساعدة قانونية أو إدارة قضايا محسنة. كما يشير التركيز المتزايد على المصالحة في مصر الجديدة إلى اتجاه إيجابي نحو حل النزاعات خارج قاعة المحكمة. ويمكن أن يساعد توسيع مثل هذه الخدمات في تقليل عدد الحالات المثيرة للجدال وتحسين ديناميات الأسرة بشكل عام. وتسلط الاتجاهات الضوء على أهمية تكييف السياسات والممارسات لتلبية الاحتياجات الإقليمية. ويشمل ذلك معالجة التعقيدات المتزايدة في مناطق معينة وضمان الحفاظ على جهود المصالحة أو زيادتها حيثما كان ذلك مفيدًا. وتعكس البيانات التحديات المستمرة في استقرار الأسرة واستجابة النظام القانوني لهذه القضايا. ويمكن أن يساعد فهم هذه الديناميات في إنشاء تدخلات وأنظمة دعم أكثر فعالية مصممة خصيصًا للاحتياجات المحددة للأسر في مناطق مختلفة. باختصار، يكشف تحليل هذه الجداول عن اتجاهات مهمة واختلافات إقليمية في النزاعات القانونية المتعلقة بالأسرة، مما يشير إلى المجالات التي يمكن فيها للتدخلات المستهدفة وتعديلات الموارد أن تعمل على تحسين فعالية حل النزاعات الأسرية وخدمات الدعم.

عينة الدراسة:

ويشمل تصميم الدراسة استخدام المقابلات المتعمقة شبه المقننة باعتبارها الطريقة الأساسية لجمع البيانات، حيث تم اختيار خمسة أزواج وزوجات بشكل عمدي من المترددين على كل من مكتبي تسوية النزاعات الأسرية مكتب مصر الجديدة ومكتب عين شمس، وهما تابعان لمحكمة مصر الجديدة، كما تم اختيار خمسة أخصائيين اجتماعيين بشكل عمدي أيضا من كل مكتب أيضا من العاملين بهما. ويوفر هذا النهج المتعمد للباحثين وسيلة مرنة ومفتوحة للتعامل مع المشاركين، مما يسمح باستخلاص روايات غنية ومفصلة تتعمق في تجاربهم وتصوراتهم في مجال حل النزاعات الأسرية. ويتضمن تصميم الدراسة مقابلات شبه منظمة ومتعمقة باعتبارها الطريقة الأساسية لجمع البيانات. يوفر هذا الاختيار المتعمد للباحثين نهجًا متعدد الاستخدامات وقابلاً للتكيف للتفاعل مع المشاركين، مما يعزز بيئة مواتية لاستنباط روايات شاملة ومفصلة تستكشف تجاربهم ووجهات نظرهم فيما يتعلق بحل النزاعات الأسرية (جلبي، 1993: 123).

إن استخدام منهج دراسة الحالة لفحص مكاتب تسوية المنازعات الأسرية التابعة لمحكمة مصر الجديدة يوفر للباحثين فهمًا دقيقًا للديناميات المعقدة التي تلعب دورًا في هذه السياقات المحددة. وتقدم دراسات الحالة فهما وتحليلا تفصيليًا وشاملاً لمواقف الحياة الواقعية، مما يسمح للباحثين بالتعمق في التجارب والتفاعلات والتحديات التي يواجها كل من الأخصائيين الاجتماعيين والمستفيدين من الأزواج. إن اختيار التركيز على مكاتب التسوية التابعة لمحكمة مصر

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

الجديدة يسمح للباحثين بدراسة الاختلافات في الممارسة، وتنفيذ السياسات، وتخصيص الموارد عبر مواقع جغرافية مختلفة. ويعزز هذا التحليل المقارن ثراء وعمق نتائج الدراسة، حيث يمكّن الباحثين من تحديد القواسم المشتركة والاختلافات في تجارب الأخصائيين الاجتماعيين والأزواج المستفيدين.

نتائج الدراسة

أولا: البيانات الأساسية وأسباب تقديم طلب تسوية النزاعات

جدول رقم (4): مكتب تسوية مصر الجديدة

الحالة	العمر	المهنة	الإقامة	سنوات الزواج
الزوج أ	40 سنة	مهندس	مصر الجديدة	8 سنوات
الزوجة أ	38 سنة	معلمة	مصر الجديدة	8 سنوات
الزوجة ب	45 سنة	صاحب عمل	القاهرة الجديدة	12 سنة
الزوجة ب	41 سنة	مديرة تسويق	القاهرة الجديدة	12 سنة
الزوجة ج	35 سنة	مدير مبيعات	مدينة نصر	6 سنوات
الزوجة ج	32 سنة	محاسبة	مدينة نصر	6 سنوات
الزوجة د	50 سنة	دكتور بشري	مصر الجديدة	20 سنة
الزوجة د	48 سنة	طبيبة أسنان	مصر الجديدة	20 سنة
الزوجة هـ	38 سنة	محامي	مدينتي	9 سنوات
الزوجة هـ	35 سنة	مهندسة معمارية	مدينتي	9 سنوات

جدول رقم (5): مكتب تسوية عين شمس

الحالة	العمر	المهنة	الإقامة	سنوات الزواج
الزوج و	42 سنة	عامل في مصنع	عين شمس	10 سنوات
الزوجة و	40 سنة	ربة منزل	عين شمس	10 سنوات
الزوجة ز	38 سنة	سائق سيارة أجرة	حلمية الزيتون	8 سنوات
الزوجة ز	36 سنة	بائعة	حلمية الزيتون	8 سنوات
الزوجة ح	45 سنة	عامل بناء	السيدة زينب	15 سنة
الزوجة ح	42 سنة	خياطة	السيدة زينب	15 سنة
الزوجة ط	36 سنة	موظف استقبال	العباسية	7 سنوات
الزوجة ط	34 سنة	ممرضة	العباسية	7 سنوات
الزوجة ي	40 سنة	ميكانيكي	مصر الجديدة	11 سنة
الزوجة ي	38 سنة	مصفف شعر	مصر الجديدة	11 سنة

فيما يلي خمس استجابات من الأزواج من مكتبي تسوية النزاعات لمصر الجديدة وعين شمس المرتبطين بمحكمة مصر الجديدة فيما يتعلق بطبيعة نزاعاتهم وأسباب طلب الحل من خلال مركز تسوية المنازعات.

مكتب تسوية مصر الجديدة:

الزوج أ: النزاع حول خلافات مالية في كيفية إدارة نفقاتنا المشتركة. سعينا الي مكتب تسوية المنازعات لإيجاد حل يرضى الطرفين حتى لا نلجأ إلى إجراءات قانونية طويلة ومكلفة.

الزوجة أ: نزاعنا يدور بشكل رئيسي حول الخلافات حول الإدارة المالية وعادات الإنفاق في زواجنا. لقد شعرنا أن السعي إلى حل من خلال مكتب تسوية النزاعات من شأنه أن يوفر نهجا منظما لمعالجة مخاوفنا المالية وتعزيز الشفافية.

الزوج ب: تعلق نزاعنا في المقام الأول بترتيبات حضانة أطفالنا بعد انفصالنا. قررنا البحث عن حل من خلال مكتب تسوية المنازعات للتأكد من أن رفاهية أطفالنا تظل أولوية أثناء معالجة تفضيلاتنا الأبوية المتضاربة.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الزوجة ب: يتعلق نزاعنا في المقام الأول بترتيبات حضانة أطفالنا بعد الانفصال. لقد اخترنا الاستفادة من مكتب تسوية النزاعات لضمان إعطاء الأولوية لمصالح أطفالنا مع تعزيز التعاون بيننا كآباء مشاركين.

الزوج ج: نزاعنا بسبب خلافات حول ملكية الممتلكات وتقسيمها بعد طلاقنا. بدأ اختيار الحل من خلال مكتب تسوية النزاعات بمثابة خيار عملي لتسريع العملية وتقليل الصراع غير الضروري.

الزوجة ج: نزاعنا نتيجة للصراعات حول تقسيم الممتلكات بعد طلاقنا. لجأنا إلى مركز تسوية المنازعات لمحاولة التغلب على التعقيدات القانونية وتسريع عملية الحل.

الزوج د: نزاعنا بسبب خلافات بشأن حقوق الزيارة والرؤية للأطفال بعد الطلاق. لقد لجأنا إلى مكتب تسوية النزاعات لتسهيل اتباع حلول ودية لا تؤثر سلبيا على أطفالنا فيما بعد.

الزوجة د: ينبع نزاعنا في المقام الأول من الخلافات حول جداول الزيارة، والرؤية ومسؤوليات الأبوة والأمومة. لقد رأينا مكتب تسوية النزاعات كمنصة تعاونية لتسهيل المناقشات البناءة والتوصل إلى حلول مقبولة للطرفين من أجل الصحة النفسية لأطفالنا.

الزوج هـ: نزاعنا يدور حول الدعم المالي وترتيبات النفقة بعد انفصالنا. ويبدو أن البحث عن حل من خلال مكتب تسوية المنازعات يقدم بديلاً أكثر ودية وأقل خصومة للتقاضي التقليدي.

الزوجة هـ: نزاعنا حول الدعم المالي وترتيبات النفقة بعد الانفصال. وقد أتاح لنا اختيار الحل من خلال مكتب تسوية النزاعات نهجًا أقل خصومة وأكثر تعاونًا لمعالجة مخاوفنا المالية وتأمين مستقبلنا.

ويمكن تلخيص ما سبق في الجدول رقم (6):

جدول رقم (6): طبيعة النزاع وأسباب طلب التسوية للحالات المقدمة لمكتب تسوية مصر الجديدة

رقم الحالة	**طبيعة النزاع**	**أسباب طلب التسوية**
الزوج أ	الخلافات المالية في إدارة النفقات المشتركة	تجنب الإجراءات القانونية الطويلة والمكلفة
الزوجة أ	الإدارة المالية وعادات الإنفاق في الزواج	توفير نهج منظم وتعزيز الشفافية
الزوج ب	ترتيبات حضانة الأطفال بعد الانفصال	إعطاء الأولوية لرفاهية الأطفال ومعالجة تفضيلات الأبوة والأمومة
الزوجة ب	ترتيبات حضانة الأطفال بعد الانفصال	إعطاء الأولوية لمصالح الأطفال وتحسين التعاون بين الوالدين
الزوج ج	ملكية الممتلكات وتقسيمها بعد الطلاق	تسريع العملية والحد من الصراع غير الضروري
الزوجة ج	تقسيم الممتلكات بعد الطلاق	التغلب على التعقيدات القانونية وتسريع الحلول
الزوج د	حقوق الزيارة وجداولها للأطفال بعد الطلاق	تسهيل حل ودي لصالح الأطفال
الزوجة د	حقوق الزيارة وجداولها ومسؤوليات الأبوة والأمومة	تسهيل المناقشات البناءة وضمان الصحة العقلية للأطفال
الزوج هـ	الدعم المالي وترتيبات النفقة بعد الانفصال	تقديم بديل أكثر ودية للتقاضي التقليدي
الزوجة هـ	الدعم المالي وترتيبات النفقة بعد الانفصال	توفير نهج تعاوني لمعالجة المخاوف المالية وتأمين المستقبل

مكتب تسوية عين شمس:

الزوج و: نزاعنا يتعلق بالديون المالية المتراكمة من أقساط وقروض خلال زواجنا. لقد اخترنا السعي إلى حل من خلال مكتب تسوية المنازعات لتجنب زيادة ضغوطنا المالية من خلال الرسوم القانونية الباهظة الثمن.

الزوجة و: نزاعنا يدور بشكل رئيسي حول الخلافات حول الديون غير المسددة والالتزامات المالية المتراكمة خلال زواجنا. لقد رأينا مكتب تسوية المنازعات كوسيلة عملية للتفاوض على حلول عادلة وتخفيف الضغوط المالية دون تصعيد النزاع.

الزوج ز: نزاعنا يكمن في الخلافات حول نفقات الطفل والمسؤوليات المالية بعد انفصالنا. بدا اختيار الحل من خلال مكتب تسوية النزاعات كنهج أكثر واقعية وأقل تصادمية لمعالجة مخاوفنا المالية.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

الزوجة ز: تعلق نزاعنا بالخلافات حول مدفوعات إعالة الطفل والمسؤوليات المالية. وقد وفر لنا البحث عن حل من خلال مكتب تسوية النزاعات فرصة لمناقشة مخاوفنا المالية بشكل بناء وضمان راحة أطفالنا.

الزوج ح: نشأ نزاعنا بسبب النزاعات المتعلقة بملكية الممتلكات وتقسيم الأصول بعد طلاقنا. قررنا الاستفادة من مكتب تسوية المنازعات لتسريع عملية الحل وتقليل العداء بيننا.

الزوجة ح: نشأ نزاعنا نتيجة للصراعات حول تقسيم الممتلكات وتخصيص الأصول بعد الطلاق. ويبدو أن استخدام مكتب تسوية المنازعات كان بمثابة نهج معقول للتغلب على التعقيدات القانونية والتوصل إلى حلول عادلة.

الزوج ط: يدور نزاعنا حول حقوق الزيارة وترتيبات حضانة أطفالنا. ويبدو أن البحث عن حل من خلال مكتب تسوية المنازعات كان بمثابة نهج أكثر تعاونًا وتركيزًا على الأطفال لحل خلافاتنا.

الزوجة ط: نزاعنا ينبع في المقام الأول من الخلافات حول ترتيبات الحضانة ونفقات وجداول الزيارة لأطفالنا. لقد نظرنا إلى مكتب تسوية المنازعات باعتباره مساحة تعاونية لتحديد أولويات احتياجات أطفالنا وإيجاد حلول مقبولة للطرفين.

الزوج ي: نزاعنا ينبع من الخلافات حول الدعم الزوجي والنفقات بأنواعها بعد انفصالنا. وقد أتاح لنا اختيار الحل من خلال مكتب تسوية النزاعات الفرصة للتفاوض على الشروط في بيئة محايدة وداعمة."

الزوجة ي: نزاعنا حول الخلافات حول الدعم الزوجي والنفقات بأنواعها (مأكل ومسكن وملبس وفرش وغطاء). وقد سمح لنا اختيار الحل من خلال مركز حل النزاعات بالتفاوض على الشروط في بيئة داعمة ومحايدة، وتعزيز التعاون والتفاهم.

ويمكن تلخيص ما سبق في الجدول رقم (7):

جدول رقم (7): طبيعة النزاع وأسباب طلب التسوية للحالات المقدمة لمكتب تسوية عين شمس

رقم الحالة	طبيعة النزاع	أسباب طلب التسوية
الزوج و	الديون المالية المتراكمة من الأقساط والقروض أثناء الزواج	تجنب إضافة ضغوط مالية من خلال الرسوم القانونية الباهظة
الزوجة و	الديون غير المسددة والالتزامات المالية المتراكمة أثناء الزواج	إيجاد حلول عادلة وتخفيف الضغوط المالية دون تصعيد النزاع
الزوج ز	مدفوعات إعالة الطفل والمسؤوليات المالية بعد الانفصال	اتخاذ نهج أقل مواجهة في معالجة المخاوف المالية
الزوجة ز	مدفوعات نفقة الأطفال والمسؤوليات المالية بعد الانفصال	مناقشة المخاوف المالية بشكل بناء وضمان رفاهية الأطفال
الزوج ح	ملكية الممتلكات وتقسيم الأصول بعد الطلاق	تسريع عملية الحل وتقليل العداوة
الزوجة ح	تقسيم الممتلكات وتخصيص الأصول بعد الطلاق	التغلب على التعقيدات القانونية والوصول إلى العدالة
الزوج ط	حقوق الزيارة وترتيبات الحضانة للأطفال	اتباع نهج أكثر تعاونًا وتركيزًا على الطفل في حل الاختلافات
الزوجة ط	ترتيبات الحضانة، والنفقة، ومواعيد الزيارة للأطفال	إعطاء الأولوية لاحتياجات الأطفال وإيجاد حلول مقبولة للطرفين
الزوج ي	النفقة الزوجية والزوجية بعد الانفصال	التفاوض على الشروط في بيئة محايدة وداعمة
الزوجة ي	النفقة الزوجية بما في ذلك الطعام والسكن والملابس والفراش	تعزيز التعاون والتفاهم أثناء التفاوض بشأن دعم الزوج

وبناءً على الردود المقدمة من كل من الأزواج والزوجات من مكتبي تسوية مصر الجديدة وعين شمس، تظهر عدة مواضيع وأنماط مشتركة فيما يتعلق بطبيعة نزاعاتهم، وأسباب التماس الحل من خلال مكتب تسوية المنازعات، ومجالات الاتفاق:

1- النزاعات المالية: من القضايا السائدة بين الأزواج والزوجات في كلا المكتبين هي النزاعات المتعلقة بالشؤون

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

المالية، بما في ذلك الخلافات حول الديون والدعم المالي والنفقة وتقسيم الممتلكات. ويبدو أن النزاعات المالية تشكل مصدرا هاما للصراع داخل الزواج وترتيبات ما بعد الطلاق/الانفصال.

2- حضانة الأطفال والأبوة: موضوع شائع آخر هو النزاعات المتعلقة بحضانة الأطفال، وحقوق الزيارة، ومسؤوليات الأبوة، والأمومة. يعبر كل من الأزواج والزوجات عن مخاوفهم بشأن ضمان رفاهية أطفالهم وحل الخلافات حول ترتيبات الحضانة بطريقة عادلة وودية.

3- التعقيد القانوني والإجرائي: أشار العديد من المشاركين إلى تعقيد الإجراءات القانونية والتحديات المرتبطة بالتعامل مع النظام القانوني، لا سيما في المسائل المتعلقة بالطلاق وتقسيم الممتلكات والنزاعات على الحضانة. يؤكد هذا التعقيد على أهمية البحث عن حل من خلال مكتب تسوية النزاعات كوسيلة لتبسيط العملية والحصول على الدعم والتوجيه.

4- الرغبة في التعاون والحلول الودية: وعلى الرغم من خلافاتهم، هناك رغبة ملحوظة بين المستجيبين من كلا المكتبين لتسوية نزاعاتهم بطريقة تعاونية وودية. ويعرب الكثيرون عن استعدادهم للمشاركة في حوار ومفاوضات بناءة للتوصل إلى حلول مقبولة للطرفين تعطي الأولوية للمصالح الفضلى لجميع الأطراف المعنية، وخاصة الأطفال.

5- الفوائد الملموسة لمكاتب تسوية المنازعات: يدرك كل من الأزواج والزوجات فوائد استخدام مكاتب تسوية المنازعات، مثل توفير بيئة محايدة ومنظمة للمناقشة، وتسهيل التواصل، وتوفير الوصول إلى الخدمات القانونية وخدمات الوساطة. وهم ينظرون إلى هذه المكاتب باعتبارها موارد قيمة لحل النزاعات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من السبل القانونية التقليدية.

بشكل عام، في حين أنه قد تكون هناك اختلافات في الطبيعة المحددة للنزاعات والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بين المكتبين، فإن المواضيع الأساسية المتمثلة في الضغوط المالية، والمخاوف المتعلقة بالأطفال، والتحديات الإجرائية، والرغبة في الحلول التعاونية هي أمور شائعة بين المجيبين من كل من مكتب مصر الجديدة ومكتب عين شمس. تسلط هذه النتائج الضوء على الطبيعة العالمية للنزاعات الأسرية وأهمية وجود آليات داعمة يسهل الوصول إليها لحل النزاعات في تلبية الاحتياجات المتنوعة للأسر في مصر (أحمد، 2023).

ويوضح الجدول رقم (8) الأنماط المشتركة بين مكتب مصر الجديدة ومكتب عين شمس كما يلي:

جدول رقم (8): الموضوعات والأنماط المشتركة بين مكتب مصر الجديدة ومكتب عين شمس

الموضوع	الانتشار بين الأزواج	الانتشار بين الزوجات	التأثير على حل النزاعات
النزاعات المالية	مرتفع	مرتفع	ذو أهمية كبيرة، لأنه يعد مصدرًا أساسيًا للصراع
حضانة الأطفال والأبوة	مرتفع	مرتفع	أولوية عالية، وخاصة في ضمان حقوق الطفل
التعقيد القانوني والإجرائي	معتدل	معتدل	معتدلة، بسبب تعقيدات القانون
الرغبة في التعاون والحلول الودية	مرتفع	مرتفع	الرغبة القوية في التفاوض والحل
الفوائد الملموسة لمكاتب تسوية المنازعات	مرتفع	مرتفع	يعتبر ضروريًا لاتخاذ قرارات فعالة وكفؤة

وتوفر النظرية التفاعلية الرمزية، رؤية يمكننا من خلالها تحليل النتائج النهائية للدراسة حول مكاتب تسوية المنازعات الأسرية والآثار الاجتماعية والبيئية لنزاعات مطالبات النفقات. وتؤكد هذه النظرية على أهمية الرموز والمعاني والتفاعلات في تشكيل السلوك البشري والأبنية الاجتماعية. وفي سياق دراستنا، تقدم التفاعلية الرمزية رؤى قيمة حول كيفية تفسير الأفراد للديناميات الاجتماعية المتأصلة في النزاعات الأسرية وعملية الحل والاستجابة لها.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

وعبر الدراسة الراهنة بينا كيف ينخرط الأخصائيون الاجتماعيون والأزواج المتنازعون وغيرهم من أصحاب المصلحة في عملية تفاعل رمزي، حيث يقومون بتعيين معاني لأفعالهم وكلماتهم وتجاربهم في سياق مكاتب تسوية المنازعات العائلية. وتشكل هذه التفاعلات التصورات والسلوكيات والنتائج، مما يؤثر في نهاية المطاف على النسيج الاجتماعي للأسر والمجتمعات.

ومن وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين، تساعدنا التفاعلية الرمزية على فهم كيفية تنقلهم في أدوارهم ومسؤولياتهم داخل مكاتب تسوية المنازعات العائلية. ويفسر الأخصائيون الاجتماعيون احتياجات واهتمامات الأزواج المتنازعين، ويستخدمون الإيماءات الرمزية، والاستماع النشط، والاستجابات المتعاطفة لإقامة علاقة وتسهيل الحل. إن تفاعلاتهم مع العملاء مشبعة بمعاني رمزية، مثل الثقة والاحترام والتمكين، مما يؤثر على فعالية عملية التسوية.
وبالمثل، ينخرط الأزواج المتنازعون في تفاعلات رمزية أثناء تعاملهم مع تعقيدات حل النزاعات المتعلقة بمطالبات النفقات. إن تفاعلاتهم مع الأخصائيين الاجتماعيين والعمليات القانونية وبعضهم البعض محملة بمعاني رمزية تتعلق بالإنصاف والعدالة والشرعية. ومن خلال الحوار والتفاوض والتسوية، يقوم الأزواج ببناء تفاهمات مشتركة لخلافاتهم والعمل على إيجاد حل على أساس الاتفاق المتبادل والاعتراف بوجهات نظر بعضهم البعض.

علاوة على ذلك، فإن السياق المجتمعي الأوسع، بما في ذلك المعايير الثقافية والتوقعات المجتمعية والأطر المؤسسية والبيئية، يشكل التفاعلات الرمزية التي تحدث داخل مكاتب تسوية المنازعات الأسرية. وتؤثر القيم الثقافية المتعلقة بالزواج والأسرة وأدوار الجنسين على كيفية إدراك الأفراد للنزاعات والاستجابة لها، في حين توفر الأبنية القانونية والمؤسسية إطارًا للتفاوض على الحلول وحل النزاعات.

التأثيرات البيئية على النزاعات الأسرية حول النفقات:

إن السياق البيئي الذي تعيش فيه الأسر يؤثر بشكل كبير على ديناميات النزاعات حول مطالبات النفقة. فبالنسبة للأزواج في محكمة مصر الجديدة، فإن المنطقة الحضرية المكتظة بالسكان التي يسكنونها تؤدي إلى تفاقم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير. إن ارتفاع تكاليف المعيشة في مثل هذه البيئة الحضرية، إلى جانب الطبيعة التنافسية للحياة في المدينة، تعمل على تكثيف الصراعات حول توزيع النفقات. وغالبًا ما تجد الأسر نفسها تكافح من أجل موازنة النفقات المرتفعة المرتبطة بالحياة الحضرية، والتي تشمل الإسكان والتعليم والنقل والتكاليف اليومية العامة. ويمكن أن تؤدي هذه الضغوط المالية إلى خلافات ونزاعات متكررة حول كيفية تخصيص الموارد وإدارتها.

كما تساهم البيئة الحضرية المزدحمة في الشعور بالعزلة لدى العديد من الأزواج. فعلى الرغم من كونها محاطة بعدد كبير من السكان، فإن طبيعة الحياة الحضرية يمكن أن تؤدي غالبًا إلى تفاعلات اجتماعية ذات مغزى ودعم مجتمعي محدود. وفي مثل هذه البيئات، قد لا يتفاعل الجيران وأعضاء المجتمع عن كثب أو يقدمون نفس مستوى الدعم الموجود في المناطق الأقل كثافة سكانية. ويمكن أن يؤدي هذا الافتقار إلى الدعم الاجتماعي إلى شعور الأزواج بالعزلة، مما يزيد من التوتر والضغط في علاقاتهم. بدون شبكة دعم قوية يلجأ إليها الزوجان للحصول على المشورة أو المساعدة، قد يجد الزوجان صعوبة أكبر في حل نزاعاتهما المالية بشكل ودي.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الجو التنافسي للحياة الحضرية إلى زيادة إجهاد العلاقات. ويمكن أن يؤدي الضغط للحفاظ على نمط حياة معين أو مواكبة المتطلبات المالية للعيش في مدينة باهظة الثمن إلى الشعور بعدم الكفاءة أو الإحباط. يمكن أن تنتقل هذه المشاعر إلى العلاقات، مما يدفع الشركاء إلى إلقاء اللوم على بعضهم البعض

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

بسبب الصعوبات المالية أو الجدال بشكل متكرر حول المال. وغالبًا ما تترك البيئة الحضرية، بوتيرتها السريعة ومتطلباتها العالية، مساحة صغيرة للأزواج للاسترخاء ومعالجة مشاكلهم بطريقة هادئة وبناءة. باختصار، تلعب البيئة الحضرية في مصر الجديدة، بتكاليف المعيشة المرتفعة وطبيعتها التنافسية ودعمها الاجتماعي المحدود، دورًا مهمًا في تكثيف النزاعات حول مطالبات النفقة. ويجعل الجمع بين الضغوط الاقتصادية والعزلة الاجتماعية من الصعب على الزوجين إدارة خلافاتهما المالية سلميًا، مما يؤدي إلى تصاعد التوترات وزيادة وتيرة الصراعات.

ومن ناحية أخرى، واجه الأزواج المقيمون في محكمة عين شمس ضغوطًا كبيرة بسبب ظروف معيشتهم في منطقة مكتظة بالسكان ومحرومة اقتصاديًا. ومن المحتمل أن تعني الكثافة العالية للمنطقة ظروفًا معيشية ضيقة وخصوصية محدودة وصخبًا مستمرًا يمكن أن يجهد العلاقات ويزيد من تفاقم الضغوط اليومية. كما ساهمت هذه البيئة في زيادة التوترات والتحديات في إدارة الحياة اليومية. وكانت الصعوبات الاقتصادية مصدرًا مستمرًا للصراع بين هؤلاء الأزواج. كما جعلت الضغوط المالية المستمرة من الصعب عليهم إدارة النفقات، مما أدى إلى نزاعات متكررة حول المال، بحيث كان هذا الضغط الاقتصادي قضية محورية في حياتهم، مما خلق مصدرًا دائمًا للتوتر والخلاف.

وفي حين كان بعض الدعم الاجتماعي متاحًا للزوجين، إلا أنه خفف جزئيًا فقط من عبء مشاكلهم الاقتصادية. ربما كان هذا الدعم يشمل المساعدة من الأسرة أو موارد المجتمع أو المنظمات المحلية، والتي ساعدت في بعض النواحي في تخفيف الضغوط المالية. ومع ذلك، ظلت التحديات الاقتصادية الأساسية عاملاً مهمًا، واستمرت في تأجيج الصراعات والمساهمة في إجهاد علاقاتهم.

وباختصار، تتفاوت التأثيرات البيئية على النزاعات الأسرية حول النفقات بشكل كبير بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية. ففي المناطق الحضرية المكتظة بالسكان مثل مصر الجديدة، تؤدي تكاليف المعيشة المرتفعة وعدم كفاية الدعم المجتمعي إلى تفاقم النزاعات المالية، بينما في المناطق شبه الحضرية مثل عين شمس، على الرغم من توفر بعض الدعم الاجتماعي، لا تزال التحديات الاقتصادية تؤدي إلى نزاعات حول النفقات. إن فهم هذه التأثيرات البيئية أمر بالغ الأهمية لتكييف أساليب حل النزاعات مع الاحتياجات المحددة للأسر في سياقات مختلفة.

تعليق عام على الدراسة:

1- صنع المعنى في حل النزاعات: تسلط التفاعلية الرمزية الضوء على أهمية عمليات صنع المعنى في حل النزاعات. وينخرط الأخصائيون الاجتماعيون والأزواج المتنازعون في تفاعلات رمزية لبناء المعاني والتفاوض على التفسيرات والبحث عن حل يعتمد على التفاهمات المشتركة.

2- دور الرموز والإيماءات: تلعب الرموز والإيماءات والإشارات اللفظية دورًا حاسمًا في التواصل والتفاوض داخل مكاتب تسوية المنازعات الأسرية. يؤثر تفسير الرموز، مثل التعاطف والثقة والإنصاف، على نتائج عملية الحل وديناميات العلاقات الأسرية.

3- البناء الاجتماعي للواقع: تؤكد التفاعلية الرمزية على البناء الاجتماعي للواقع، حيث يشارك الأفراد في خلق فهمهم للنزاعات والحلول من خلال التفاعلات المستمرة. إن عملية الحل ليست محددة سلفا، ولكنها تتطور من خلال الحوار والتفاوض والتفسير.

4- السلطة وعدم المساواة: تسلط التفاعلية الرمزية الضوء أيضًا على ديناميات السلطة وعدم المساواة المتأصلة في عملية الحل. فقد يمارس الأخصائيون الاجتماعيون، والأزواج المتنازعون، والجهات الفاعلة المؤسسية مستويات

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

مختلفة من السلطة والتأثير، مما يؤثر على عملية التفاوض وتوزيع النتائج.

5- الحساسية الثقافية والفهم السياقي: أخيرًا، تؤكد التفاعلية الرمزية على أهمية الحساسية الثقافية والفهم السياقي في حل النزاعات. وتشكل المعايير والقيم والتوقعات الثقافية المعاني الرمزية المخصصة للنزاعات وتؤثر على الاستراتيجيات المستخدمة لمعالجتها.

6- تؤثر البيئة بشكل كبير على كيفية تعامل الأسر مع النزاعات المتعلقة بالنفقات. في البيئات الحضرية، قد تكون النزاعات أكثر حدة بسبب الضغوط الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، بينما في البيئات الريفية أو شبه الحضرية، قد يكون هناك بعض الدعم الاجتماعي الذي يخفف من حدة النزاعات. ومع ذلك، فإن العوامل البيئية لا تعمل بمعزل عن العوامل الأخرى مثل العوامل الاقتصادية والثقافية والشخصية، بل تتداخل معها لتشكل مزيجًا معقدًا من التأثيرات على النزاعات الأسرية.

7- بناءً على ذلك، فإن فهم الأبعاد البيئية المرتبطة بالنزاعات الأسرية يساعد في تقديم توصيات فعالة لتحسين آليات تسوية المنازعات. يمكن تصميم برامج تسوية النزاعات بشكل يلبي الاحتياجات البيئية الخاصة لكل منطقة، مما يسهم في تعزيز التماسك الأسري وتقليل النزاعات المتعلقة بالنفقات.

إضافة إلى ذلك خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

1- **دور الأخصائيين الاجتماعيين:** يلعب الأخصائيون الاجتماعيون دورًا محوريًا في تسهيل تسوية النزاعات الأسرية. حيث يوفرون الدعم العاطفي والمعلومات والتوجيه للأزواج المتنازعين. وتتميز تفاعلاتهم مع العملاء بالتعاطف والاستماع النشط والاحترام.

2- **التحديات التي يواجهها الأزواج المتنازعون:** يواجه الأزواج المتنازعون تحديات مختلفة في حل نزاعات مطالبات النفقات. وتشمل هذه التحديات حواجز التواصل والتعقيدات المالية والضغط العاطفي. وتؤثر المعايير الثقافية والتوقعات المجتمعية أيضًا على ديناميات النزاعات.

3- **فعالية مكاتب تسوية المنازعات الأسرية:** تختلف فعالية مكاتب حل النزاعات الأسرية بناءً على عدة عوامل. وتسلط قصص النجاح والنتائج الإيجابية الضوء على قيمة هذه المكاتب في تعزيز المصالحة والتفاهم. ومع ذلك، فإن التحديات مثل القيود المفروضة على الموارد والتعقيدات الإجرائية قد تعيق فعاليتها.

4- **التأثير على ديناميات الأسرة:** النزاعات المتعلقة بمطالبات النفقات لها آثار اجتماعية وبيئية كبيرة على الأسر. وتشمل هذه التأثيرات العلاقات المتوترة، وعدم الاستقرار المالي، والاضطراب العاطفي. ويمكن لعملية التسوية في مكاتب تسوية النزاعات أن تؤدي إلى تفاقم هذه الآثار أو تخفيفها.

5- **التوجهات والفرص المستقبلية:** هناك فرص لتحسين فعالية مراكز تسوية المنازعات. ويمكن لاستراتيجيات مثل برامج التدريب المتخصصة، والشراكات المجتمعية، ومبادرات الكفاءة الثقافية أن تعزز الدعم للأسر المتنازعة. وقد تتضمن الاتجاهات المستقبلية تركيزًا أكبر على الأساليب الشاملة التي تعالج الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعاطفية الأساسية للأسر.

وفي الختام، فإن اكتشاف التأثيرات الاجتماعية المرتبطة باستجابات الأزواج المتنازعين يسلط الضوء على الطبيعة المتعددة الأوجه للنزاعات ودور مكاتب تسوية النزاعات في معالجتها. ومن خلال دراسة متعمقة للتجارب والتحديات والاتجاهات المستقبلية، ظهرت العديد من الأفكار الرئيسية.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

أولاً، كشف تحليل البيانات الأساسية عن تنوع ديموجرافي وبيئي بين الأزواج المتورطين في النزاعات، بما في ذلك الاختلافات في العمر والمهنة والإقامة ومدة الزواج. وتسلط هذه الاختلافات الضوء على النسيج الاجتماعي المعقد الذي تنشأ فيه النزاعات والحاجة إلى أساليب مصممة خصيصًا لحلها.

ثانيًا، تباينت التجارب مع مراكز تسوية المنازعات بين الأزواج، حيث سلط البعض الضوء على الطبيعة الداعمة والبناءة للعملية، بينما أعرب آخرون عن تحديات في الوصول إلى الموارد والتعامل مع الإجراءات البيروقراطية. ومع ذلك، ظهرت مواضيع مشتركة تتمثل في البحث عن حلول عادلة، وتعزيز التواصل، ومعالجة القضايا الأساسية عبر الحالات.

ثالثا، كان التأثير على ديناميات الأسرة عميقا، حيث أدت النزاعات في كثير من الأحيان إلى تفاقم التوترات وتوتر العلاقات. ومع ذلك، فإن عملية الحل في مكاتب تسوية المنازعات أتاحت فرصًا للحوار البناء والمصالحة وإعادة بناء الثقة بين أفراد الأسرة.

رابعا، تم تحديد التحديات والفرص ضمن عملية التسوية، بدءا من العقبات البيروقراطية والحساسيات الثقافية إلى فرص التمكين والتعليم والشراكات التعاونية. وسيكون التصدي لهذه التحديات والاستفادة من الفرص أمراً ضرورياً لتعزيز فعالية مكاتب تسوية المنازعات في تلبية الاحتياجات الاجتماعية للأسر.

وأخيرا، سلطت المناقشات حول الاتجاهات المستقبلية الضوء على أهمية تعزيز إمكانية الوصول، ودمج الممارسات المستجيبة ثقافيا، والاستفادة من التكنولوجيا، وتعزيز الشراكات التعاونية، وإعطاء الأولوية للتمكين والتعليم داخل مكاتب تسوية المنازعات. وستكون هذه الاستراتيجيات محورية في ضمان أن تكون عمليات حل النزاعات عادلة وشاملة وفعالة في معالجة الآثار الاجتماعية الأوسع للنزاعات.

في جوهرها، تؤكد النتائج على الدور الحاسم لمكاتب تسوية المنازعات الأسرية في التعامل مع الديناميات الاجتماعية والبيئية المعقدة، وتعزيز الحلول البناءة، وتعزيز النتائج الأسرية الإيجابية. ومن خلال تبني نهج شامل يأخذ في الاعتبار الاحتياجات والخبرات المتنوعة للأسر، يمكن لمكاتب تسوية المنازعات أن تستمر في العمل كآليات حيوية للتغيير الاجتماعي والمصالحة داخل المجتمعات.

وبشكل عام، تسلط الدراسة الضوء على تعقيدات حل نزاعات مطالبات النفقات والدور الهام للأخصائيين الاجتماعيين ومكاتب تسوية النزاعات في معالجة الآثار الاجتماعية للنزاعات الأسرية. ومن خلال تحديد التحديات والفرص والاتجاهات المستقبلية، توفر الدراسة رؤى قيمة لتعزيز فعالية عمليات حل النزاعات الأسرية ودعم الأسر في التغلب على الظروف الصعبة. وفي الختام، فإن تحليل النتائج النهائية للدراسة من خلال الإطار النظري للتفاعلية الرمزية يوفر فهمًا دقيقًا للديناميات الاجتماعية التي تلعبها داخل مكاتب تسوية المنازعات العائلية. من خلال دراسة التفاعلات الرمزية التي تحدث بين الأخصائيين الاجتماعيين، والأزواج المتنازعين، والهياكل المجتمعية الأوسع، نكتسب رؤى قيمة حول تعقيدات حل النزاعات والآثار الاجتماعية للنزاعات المتعلقة بمطالبات النفقات. ويسلط هذا التحليل الضوء على الحاجة إلى نهج مستجيب ثقافيًا وممارسات عادلة واستراتيجيات تعاونية لتعزيز النتائج الإيجابية وتعزيز فعالية عمليات تسوية النزاعات الأسرية.

الخلاصة

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف الآثار الاجتماعية لمكاتب تسوية المنازعات الأسرية على حل المطالبات

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

بالنفقات، مع التركيز على دورها في معالجة النزاعات المالية داخل البيئات الأسرية المتنوعة في مصر. وبحثت الدراسة كيف تساهم هذه المكاتب في حل النزاعات، وخاصة في النفقة، ودعم الأطفال، والالتزامات المالية الأخرى، مع مراعاة العوامل البيئية والاجتماعية التي تؤثر على عملية الحل. واستخدم البحث نهجًا نوعيًا، وجمع البيانات من خلال مقابلات متعمقة مع الأخصائيين الاجتماعيين والأزواج المتنازعين من مكتبين مختلفتين: مصر الجديدة، وهي منطقة حضرية مكتظة بالسكان، وعين شمس، وهي منطقة شبه حضرية ذات دعم مجتمعي أقوى.

تألفت العينة من أسر من خلفيات اجتماعية واقتصادية مختلفة سعت للحصول على المساعدة من خلال مكاتب تسوية المنازعات الأسرية في المحكمتين. وكشفت النتائج أن العوامل البيئية لعبت دورًا مهمًا في تشكيل النزاعات الأسرية. ففي مصر الجديدة، أدت تكاليف المعيشة المرتفعة والدعم الاجتماعي المحدود إلى تكثيف الصراعات حول الالتزامات المالية. وفي عين شمس، بينما كان هناك المزيد من الدعم الاجتماعي من الجيران والأصدقاء، إلا أن التحديات الاقتصادية لا تزال تسبب نزاعات مستمرة حول النفقات.

واستنادًا إلى النتائج، ظهرت عدة توصيات. ومن المقترح أن تعمل مكاتب تسوية النزاعات الأسرية على تحسين فرص الحصول على خدمات الاستشارة والدعم المالي لمساعدة الأسر على إدارة مواردها بشكل أفضل. كما ينبغي إعطاء الأولوية لتدريب الوسطاء على مراعاة الحساسية الثقافية لضمان معالجة السياقات الاجتماعية والبيئية للأسر بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تنفيذ برامج التدخل المبكر ومبادرات التواصل المجتمعي الأقوى للحد من الضغوط على الأسر قبل تفاقم الصراعات. ومن الممكن أن تعمل هذه التدابير على تعزيز فعالية عملية حل النزاعات وتعزيز الاستقرار الأسري على المدى الطويل.

التوصيات

وفيما يلي التوصيات المرتبطة بالدراسة:

1- **تعزيز البرامج التدريبية:** تطوير برامج تدريبية متخصصة للأخصائيين الاجتماعيين لتحسين مهاراتهم في التفاوض وكفاءتهم الثقافية وأساليب تسوية النزاعات. وتقديم فرص التطوير المهني المستمر لضمان بقاء الأخصائيين الاجتماعيين على اطلاع دائم بأفضل الممارسات في حل النزاعات الأسرية.

2- **توسيع الوصول إلى الموارد:** زيادة الوصول إلى خدمات الاستشارة المالية وعيادات المساعدة القانونية داخل مباني المحاكم لتوفير الدعم الشامل للعائلات المتنازعة. وتسهيل الشراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية والوكالات الحكومية والمنظمات الخيرية لتزويد الأسر بإمكانية الوصول إلى الموارد الأساسية مثل الغذاء والسكن وفرص العمل.

3- **تعزيز النهج الشمولي:** اعتماد نهج شمولي لحل النزاعات الأسرية يعالج الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعاطفية الأساسية للعائلات. توفير خدمات الدعم المتكاملة التي تشمل المساعدة القانونية والاستشارات المالية ودعم الصحة العقلية لمساعدة الأسر على التعامل مع النزاعات المعقدة بشكل أكثر فعالية.

4- **تعزيز المشاركة المجتمعية:** تعزيز مشاركة المجتمع والمشاركة في عمليات حل النزاعات من خلال إشراك قادة المجتمع والشخصيات الدينية وأصحاب المصلحة الآخرين في عملية الحل. وإنشاء برامج دعم مجتمعية تعمل على تمكين الأسر وبناء التماسك الاجتماعي لمعالجة أوجه عدم المساواة المنهجية وتعزيز الحل المستدام للنزاعات.

5- **تحسين إمكانية الوصول والتواصل:** تعزيز جهود التوعية لرفع مستوى الوعي حول الخدمات التي تقدمها مكاتب

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

تسوية النزاعات الأسرية وتشجيع الأسر على طلب المساعدة في وقت مبكر من عملية تسوية النزاعات. وتنفيذ استراتيجيات لتحسين إمكانية الوصول إلى خدمات حل النزاعات، وخاصة للمجتمعات المهمشة والمحرومة، من خلال معالجة الحواجز اللغوية، وقضايا النقل، وغيرها من الاهتمامات العملية.

6- **مراقبة وتقييم الفعالية:** إنشاء آليات لرصد وتقييم فعالية خدمات حل النزاعات الأسرية، بما في ذلك تتبع النتائج مثل رضا العملاء، ومعدلات الحل، والتأثيرات طويلة المدى على ديناميات الأسرة. واستخدم تعليقات العملاء وأصحاب المصلحة لتحسين وتحسين عمليات وخدمات حل النزاعات بشكل مستمر لتلبية الاحتياجات المتطورة للعائلات بشكل أفضل. وتهدف هذه التوصيات إلى معالجة التحديات التي تم تحديدها في الدراسة وتعزيز فعالية عمليات حل النزاعات الأسرية في تلبية الاحتياجات الاجتماعية للأسر المشاركة في نزاعات مطالبات النفقات.

المراجع

أبو الحسن، نبيل محمد محمود. (2010). معايير جودة الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال التوسط الأسري. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع29، ج3، 1313-1347.

أحمد، سامية جمال. (2023). متطلبات جودة الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين العاملين مع حالات الطلاق للضرر بمكاتب تسوية النزاعات الأسرية بمحاكم الأسرة. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية. جامعة أسيوط، المجلد 30، العدد1، 95-146.

إسماعيل، هالة محسن محمد، ومحمد، جلال مدبولي. (2021). مكاتب تسوية المنازعات الأسرية. مجلة كلية الآداب، جامعة بني سويف، ع60، 73-88.

----------. (2021). الاتجاهات النظرية المفسرة لمكاتب تسوية المنازعات الأسرية. مجلة كلية الآداب، جامعة بني سويف، ع61، 73-90.

إمام، عائشة عبد الرسول. (2007). آليات طريقة تنظيم المجتمع في إزالة المعوقات التنظيمية التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين بمكاتب التسوية بمحاكم الأسرة المصرية: دراسة مقارنة مطبقة على عينة من مكاتب التسوية بمحافظتي القاهرة والبحيرة. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ع23، ج3، 1243-1305.

جلبي، علي عبد الرزاق. (1993)، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية

جودة، عبد المهدي محمد أحمد. (2018). الآثار الاقتصادية للطلاق في مصر. مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية – مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، مج36، ع1، 70-218.

حسن، أحمد حسين. (2015). حق الرؤية " قضايا ومشكلات ": مقاربة تحليلية في ضوء معطيات الواقع الاجتماعي والتشريعي المصري. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي.

الحولية 36، الرسالة 431، 10-196.

الحسيني، مروة سعد جاد. (2020). القانون وإدارة الصراع بين أطراف الأسرة: معوقات حق رؤية الأطفال وسبل تجاوزها: دراسة حالة. المجلة العلمية بكلية الآداب، جامعة طنطا، ع38، 309-377.

الشهري، أسماء بنت جازع. (2019). دور الخدمة الاجتماعية في حل المشكلات الأسرية في المحاكم. مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ع62، ج4، 371-397.

عبد الحميد، نهلة السيد، وفوزي، أماني سعيد. (2007). معوقات أداء الأخصائي الاجتماعي لدوره بمكاتب تسوية المنازعات بمحكمة الأسرة. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان – كلية الخدمة الاجتماعية، ع22، ج2، 629-665.

عبد الغني، سعد حلمي. (2007). العوامل المؤثرة على أداء الأخصائي الاجتماعي لأدواره كممارس عام في محكمة الأسرة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

عبد الواحد، إيمان عبد المنعم عبد العظيم. (2020). الاحتياجات المهارية اللازمة لاستخدام الإرشاد الأسري لدى الأخصائيين الاجتماعيين بمكاتب تسوية النزاعات الأسرية. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، ع19، 169–196.

عثمان، عيد عبد الغني الديب؛ على، محمد العزب حسن؛ عبد الرحمن، محمد أحمد؛ سلام، باسم صبري محمد. (2017). النظرية البنائية الاجتماعية :نماذجها واستراتيجيات تطبيقها. مجلة العلوم التربوية، جامعة جنوب الوادي – كلية التربية بقنا، ع31، 167–190.

على، أحلام عبد المؤمن. (2016). متطلبات تحسين الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمكاتب تسوية المنازعات الأسرة بمحكمة الأسرة، بحث منشور في مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.

عيد، عادل عزت محمد. (2007). دراسة الاحتياجات التدريبية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مكاتب تسوية المنازعات الأسرية. مجلة كلية التربية، جامعة الإسكندرية – كلية التربية، مج17، ع1، 152–207.

قاسم، أماني محمد رفعت. (2015). واقع استخدام الأخصائي الاجتماعي للمهارات المرتبطة بالوساطة في تسوية النزاعات الأسرية بمحكمة الأسرة. مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ع54، 453–512.

القضاة، علاء أحمد محمود، والغول، محمد أحمد مصطفى .(2019) .التعسف في دعاوى النفقات في قانون الأحوال الشخصية الأردني. مجلة الشهاب، جامعة الشهيد حمّه لخضر الوادي – معهد العلوم الإسلامية، مج5، ع3، 229–694.264.

ليفي، شارلين. (2011). البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية، ترجمة هناء الجوهري. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

مبروك، سحر فتحي محمود. (2009). واقع العلاقة التكاملية بين الأخصائي الاجتماعي والأخصائي النفسي بمكاتب تسوية المنازعات الأسرية: دراسة مطبقة على مكاتب التسوية بمحافظة الشرقية. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع27، ج3، 1431–1482.

محمد، أحلام عبد المؤمن علي. (2016). متطلبات تحسين الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمكاتب تسوية المنازعات الأسرية بمحكمة الأسرة. مجلة الخدمة الاجتماعية، ع55، 341–384.

النمر، آمال زكريا منسي. (2020). أساليب حل المشكلات الأسرية وعلاقتها بكل من أنماط التفاوض والتوجه نحو المشكلة لدى الأزواج والزوجات. مجلة كلية التربية، جامعة بني سويف، كلية التربية، مج17، ع96، 1–94.

Damota, Mulugeta Deribe. (2019). The Effect of Divorce on Families' Life. Journal of Culture, Society and Development, Vol. 46. 6-11

Ibrahim, Ahmed Thabet Helal. (2019). Understanding the client resistance patterns at family court in Egypt: Implications for Social Work Practice. Egyptian Journal of Social Work. Article 9, Volume 7, Issue 1, 203-220.

Martin, Jennifer & Douglas, Kathy. (2007). Social Work and Family Dispute Resolution Australian Social Work

Mendoza, Jaime E.; Tolba, Maram; Saleh, Yasmine. (2019). Strengthening Marriages in Egypt: Impact of Divorce on Women, Behavioral Science Journal. Vol. 10, Issue 14. 1-8.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110–0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178–2636

SOCIAL IMPACTS OF FAMILY DISPUTE SETTLEMENT OFFICES ON MAINTENANCE CLAIMS

A FIELD STUDY OF A SAMPLE OF EGYPTIAN FAMILIES IN DIFFERENT ENVIRONMENTS"

Zinab M. M. Ali [(1)]; Saleh S. Abdel-Azim [(2)]; Yousra Kh. Hemdan [(1)]
1) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University
2) Faculty of Arts, Ain Shams University

ABSTRACT

The study identifies the societal impacts resulting from the work of family dispute settlement offices in handling maintenance claims cases in the context of Egyptian families across diverse urban environments. The study uses the case study approach to examine the family dispute settlement offices affiliated with the New Cairo Court through a sample of (10) families (husbands and wives) and (10) social workers from (2) dispute resolution offices. The study showed that social workers play a pivotal role in resolving family disputes, as they provide emotional support, information and guidance to disputing spouses. Disputing spouses face various challenges in resolving maintenance claim disputes, including communication barriers, financial complexities and emotional stress. Cultural norms and societal expectations also affect the dynamics of disputes. However, challenges such as resource constraints and procedural complexities may hinder their effectiveness. Disputes over maintenance claims also have significant social and environmental impacts on families. The study recommended the establishment of mechanisms to monitor and evaluate the effectiveness of family dispute resolution services, including tracking outcomes such as client satisfaction, resolution rates, and long-term impacts on family dynamics.

Keywords: Family dispute resolution offices, maintenance claims, family disputes, social impacts